

أبو داود المحضرى هو بمجا مهلة وقامتو حنين واسمه عمر
 ابن سعد منسوب الى حمز موضع بالكوفة قوله الاعمش عن
 ابي سفيان عن جابر بن ابي سفيان طلحة بن نافع تقدم مرات
 قوله وامران تسلت المعصعة هو يبيع النون وضم اللام ومعنا
 تسحبا وتتبع فابق فيها من الطعارة ومنه اسلت الدم عنها
قوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الاجيزة وهي رواية ابي
 هريرة اذا اكل احدكم طعاما فلتعلق كما به فانه لا يدري
 اينه البركة هكذا هو في معظم الاصول وفي بعضها لا يدري
 في ايتهن البركة وكلاهما صحيح اما رواية في ايتهن فظاهرة
 واخر رواية لا يدري ايتهن البركة فعناه ايتهن صاحبة
 البركة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والله اعلم
باب ما يفعل الضيف اذا تبعه غير
 من ذغاه صاحب الطعام واستجاب اذن صاحب الطعام
 للتابع فيه ان رجلا من الانصار يقال له ابو شعيب سجع
 للنبى صلى الله عليه وسلم طعاما ثم ذغاه اليه خاس خمسة وتبعهم
 رجل فلما بلغ الباب قال النبى صلى الله عليه وسلم ان هذا اتبعنا
 فان ثبت ان تاذن له وان ثبت رجوع قال لا بل اذن له
 برسول الله وفيه ان جار الرسول صلى الله عليه وسلم فارسي
 كان طيب المرق فضنع لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما
 ثم جا بدعوه فقال وهذه لعابيشة فقال لا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم عاد يدعوه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهذه قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا ثم عاد يدعوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه
 قال نعم في الثالثة فقاما يتذاقان حتى اتيا منزله الشرح
 اما الحديث الاول فيضيدان المدعول اذا تبعه رجل بغير استذنا

بنيق

تيني له ان لا ياذن له ولا ينهاه واذا بلغ باب صاحب الطعام
 اعلمه به لياذن له او يمنعه وان صاحب الطعام يستحب له
 ان ياذن له ان لم يرتب على حضوره مفسدة بان يؤذي
 المخاضرين او يبيح عنهم ما يحرمونه او يكون جلوسه معهم
 من رايهم لشهرة بالفسوق ويخوذك فان خيف من حضور
 نبي من هذا لم ياذن له وتيني ان بسلف في رده ولو لخطاه
 شيئا من الطعام ان كان يلبق به ليكون راجعا كان حسنا
 واما الحديث الثاني في قصة الفارسي وهي قصة اخرى
 فيقول على انه كان هناك عذريتم وجوب الاجابة الدعوة
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم مغيرا بين الاجابة وتركها فاختار
 احدا يجازين وهو تركها الا ان ياذن لغايته معه لما كان بها
 من المجموع او يخوه ففكرة صلى الله عليه وسلم الاختصاص بالطعام
 دونها وهذا من جميل العائنة وحقوق المصاحبة واذا ب
 الجمالسة الموكدة فلما اذن لها اختار النبي صلى الله عليه وسلم
 الجاز الاخر لتجد المصلحة وهو حصول ما كان يريد من
 اكرام جلسيه وابقاق معاشرته ومواساة فيما يحصل
 وقد سبق في باب الوليمة بيان الاعذار في ترك الاجابة الذي
 واختلاف العلماء في وجوب الاجابة وان منهم من لم يوجبها
 في غير وليمة العرس كهذه الصورة والله اعلم وقوله فقاما
 يتذاقان معنا يسي كل واحد منهما في ارضاحيه فالاول لعل
 الفارسي انما لم يدع عابيشة رضى الله عنها اولا ليكون الطعام
 كان قليلا وازاد نوفره على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي هذا الحديث جواز اكل المرق والطيبات من الرزق
 قال الله تعالى قل من حرم رزق الله التي اخرج لبيادة
 والطيبات من الرزق وقوله في الحديث الاول كان لا ب